ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research | Issue 19, Vol 7, Year 2 | July 2025 | Muharram 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الجيوبوليتيك المُعاصر لمنطقة آسيا الوسطى

إعداد: الرائد الدكتور / أيوب نايف مهنا

دكتوراه في العلوم السياسية والإدارية / علاقات دولية ودبلوماسية

E-mail: ayoubmhanna12@gmail.com | https//:orcid.org/0009-0000-8756-3508
https://doi.org/10.70758/elqarar/7.19.1

تاريخ الاستلام: 2025/6/12	تاريخ القبول: 2025/7/1	تاريخ النشر: 2025/7/15

للاقتباس: مهنا، أيوب نايف، الجيوبوليتيك المُعاصر لمنطقة آسيا الوسطى، المجلد السابع، العدد 19، السنة الثانية، 2025، ص–ص 19–48. https://doi.org/10.70758/elqarar/7.19.1

المُلخّص:

يتناول البحث دراسة وتحليل البُعد الجيوبوليتيكيّ والإستراتيجيّ لمنطقة آسيا الوسطى، التي تتوسّط القارّة الأوراسيّة وتضم خمس جمهوريّات كانت جزءًا من دول الإتحاد السوفياتيّ السّابق، مثل كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، طاجيكستان، وقرغيزستان. تتضمّن الدّراسة مبحثين رئيسيين؛ الأوّل يتعمّق في البُعدين الجغرافيّ والتّاريخيّ، بينما يُعنى الثّاني بتحليل المكانة الجيوبوليتيكيّة والأهميّة الإستراتيجيّة للمنطقة في الفكر الجيوبوليتيكيّ العالميّ.

يركّز المبحث الأوّل على تحديد المدى الحيويّ للمنطقة من خلال دراسة تسميتها، موقعها الجغرافيّ، وخصائصها الجيوإقليميّة التي تجعلها منطقة مغلقة بريًّا دون منفذ بحريّ. كذلك، يستعرض السّياق التّاريخيّ بدءًا من الفتح الإسلاميّ، مرورًا بالاحتلال الرّوسيّ فالهيمنة السوفياتيّة، وصولًا إلى مرحلة الاستقلال مطلع تسعينيّات القرن العشرين وما خلّفه الإرث السوفياتيّ من تحديّات.

يقدّم المبحث الثّاني تحليلاً للنّظريّات الجيوبوليتيكيّة، كالكلاسيكيّة والحديثة منها، التي تفسّر الأهميّة المحوريّة لآسيا الوسطى. يشمل ذلك نظريّات بارزة مثل نظريّة قلب الأرض لهالفورد ماكيندر، ونظريّة حافة الأرض لسبايكمان. كما يحلّل الأهميّة الإستراتيجيّة من حيث الموقع بين القُوى الكُبرى، وتوافر الموارد الطبيعيّة كالنّفط والغاز، والمشاريع الإقتصاديّة والممرّات التّجاريّة،

فضلًا عن التّحديّات الأمنيّة الإقليميّة والتّكامل المحدود.

لقد خلص البحث إلى أنّ آسيا الوسطى تمثّل مركزًا استراتيجيًّا تتقاطع فيه مصالح دوليّة كبرى. كما أوضح أنّ-استقرار المنطقة المستقبليّ مرهون بتطوير الحكم الرّشيد، وتعزيز التّعاون الإقليميّ، وتحقيق توازن في علاقاتها الدّوليّة. لذلك، أوصى البحث بتبنّي مقاربة متعدّدة الأبعاد لفهم التّفاعلات الجيوبوليتيكيّة المتشابكة في هذه المنطقة الحيويّة.

الكلمات المفتاحية: آسيا الوسطى، الموقع الجغرافي، السياق التاريخي، الجيوبوليتيك، الأهمية الإستراتيجية، موارد الطاقة.

ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research | Issue 19, Vol 7, Year 2 | July 2025 | Muharram 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

The Contemporary Geopolitics of Central Asia

Author: Major Dr. / Ayoub Nayef Mhanna

Ph.D. in Political and Administrative Sciences / International Relations and Diplomacy

E-mail: ayoubmhanna12@gmail.com | https//:orcid.org/0009-0000-8756-3508
https://doi.org/10.70758/elqarar/7.19.1

Received : 12/6/2025 **Accepted :** 1/7/2025 **Published :** 15/7/2025

Cite this article as: *Mhanna, Ayoub Nayef, The Contemporary Geopolitics of Central Asia, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 7, issue 19, 2025, pp. 19-48. https://doi.org/10.70758/elqarar/7.19.1*

Abstract

Central Asia, a region at the heart of the Eurasian continent, is a key focus of this research. It comprises five former Soviet Union republics: Kazakhstan, Uzbekistan, Turkmenistan, Tajikistan, and Kyrgyzstan. The study delves into the region's geographical and historical context, highlighting its landlocked nature and challenges from the Soviet legacy. It also discusses classical and contemporary geopolitical theories explaining Central Asia's importance, such as Halford Mackinder's Heartland Theory and Nicholas Spykman's Rimland Theory. The region's strategic importance is driven by its location amidst major powers, abundant natural resources, significant economic projects, trade routes, regional security threats, and limited integration.

Further, the research concludes that Central Asia is a strategic hub where global powers' interests converge. The region's future stability depends on improving good governance, enhancing regional cooperation, and balancing its international relations. The study recommends a multidimensional approach to understanding the region's complex geopolitical dynamics.

Keywords: Central Asia, Geographical Location, Historical Context, Geopolitics, Strate-

gic Importance, Energy Resources.

المقدمـــة

تُعدّ منطقة آسيا الوسطى من أكثر المناطق إثارة للاهتمام في العالم المعاصر من منظور الجيوبوليتيك والاستراتيجيا، نظرًا لموقعها المحوري في قلب القارة الأوراسية، وغناها بالموارد الطبيعية، وتاريخها المعقد الذي مزج بين الإمبراطوريات، والديانات، والثقافات، والنزاعات الجيوسياسية. تتألف المنطقة من خمس جمهوريات استقلت عن الاتحاد السوفياتي في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وهي: كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، طاجيكستان، وقرغيزستان. ومنذ ذلك الحين، أصبحت هذه الجمهوريات محل اهتمام وتنافس متصاعد بين القوى الدولية والإقليمية الكبرى مثل روسيا، الصين، الولايات المتحدة، تركيا، وإيران.

تستمد آسيا الوسطى أهميتها الاستراتيجية من عوامل متداخلة، تشمل: الموقع الجغرافي الحساس، والتحكم في الممرات البرية بين الشرق والغرب، وامتلاك ثروات طبيعية ضخمة من الطاقة والمعادن، فضلًا عن التحديات الأمنية الناتجة عن محيط إقليمي مضطرب (خاصة قربها من أفغانستان). وعلى الرغم من محاولاتها في بناء هويات وطنية مستقلة، لا تزال هذه الجمهوريات تحمل إرثًا ثقيلاً من التجربة السوفياتية، ما يزيد من تعقيد خريطة التفاعلات الجيوسياسية في المنطقة.

إشكالية البحث:

كيف ساهمت العوامل الجغرافية والتاريخية في تشكيل الوضع الجيوبوليتيكي الراهن في آسيا الوسطى، وما هي طبيعة الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى؟.

أهداف البحث:

- تحليل المدى الحيوي والموقع الجغرافي والانغلاق الجغرافي في آسيا الوسطى.
- دراسة التطورات التاريخية التي شكلت هوية المنطقة.
- إبراز النظريات الجيوبوليتيكية التي تنطبق على آسيا الوسطى.
- استكشاف الأهمية الاستراتيجية للمنطقة.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة المعطيات الجغرافية والتاريخية والجيوبوليتيكية المتعلقة بالمنطقة، مع الاستناد إلى النظريات الجيوسياسية الكلاسيكية والمعاصرة.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المبحث الأول: المكانة الجغرافية والتاريخية لمنطقة آسيا الوسطى

شكلت آسيا الوسطى في الماضي واحدة من أكبر المراكز الثقافية والحضارية، وليس أدلّ على ذلك، العمارة الإسلامية في حواضر سمرقند وبخارى، بمراصدها ومساجدها العظيمة، كما شكلت فيما بعد، أهم نقطة تتقاطع فيها الطرق التجارية التي تربط أوروبا بالصين، كما كانت في القرون الوسطى عاصمة لواحدة من أكبر الإمبراطوريات الآسيوية، وهي الإمبراطورية التيمورية.

هذه المنطقة، التي أنجبت خيرة علماء الإسلام، في مختلف الميادين كالبخاري والترمذي والإمام أبي حنيفة النعمان في العلوم الشرعية، وإبن سينا والفارابي والخوارزمي في علوم الطب والفلسفة والرياضيات، تقهقرت تقهقراً كبيراً بفعل السياسات الاستعمارية المتلاحقة، تحوّلت إلى منطقة معزولة ومهمشة ومجهولة، حتى من قبل المسلمين.

لهذا سأحاول من خلال هذا الفصل الذي أتى بعنوان: المكانة الجغرافية والتاريخية لمنطقة آسيا الوسطى إعادة تسليط الضوء على هذه المنطقة والتعرف عليها من خلال مطلبين، سأعرض المدى الحيوي للمنطقة في المطلب الأول، من خلال تعّريف تسمية المنطقة وتحديد موقعها الجغرافي ومدى تأثير الانغلاق والحصار الجغرافي والتقطيع الإقليمي على المنطقة، أما في المطلب الثاني سأعرض السياق التاريخي التي مرت به المنطقة، من الفتح الإسلامي حتى بعد نيل جمهورياتها الاستقلال.

المطلب الأول: المدى الحيوي

تستمد أيّ منطقة أهميتها ومكانتها عادةً من موقعها الجغرافي، وحجم مواردها وأهمية هذه الموارد في الاقتصاد الدولي فضلاً عن بعض الاعتبارات الثقافية والحضارية.

أما مكانة آسيا الوسطى ليست حديثة طارئة، فرضتها الظروف المستجدة للصراع الدولي المعاصر، بل إن المنطقة كانت عبر التاريخ حيوية وإستراتيجية ... فمنذ القرن الثالث قبل الميلاد اكتسبت هذه المنطقة أهميتها الإستراتيجية من خلال ما كان يُعرف (بطريق الحرير)، وهو الممتد من الصين إلى البحر المتوسط[1]. وكانت آسيا الوسطى قلب هذا الطريق وحلقة الوصل بين آلاف القوافل العابرة من كل الاتجاهات، ورغم تطور وسائل المواصلات اليوم التي قد تجعل طرق التاريخ مجرد ذكرى، فإن طريق الحرير ينفرد من بينها بالاحتفاظ بمكانته.

نستطيع التدليل على المدى الحيوي للمنطقة من خلال تعريف المنطقة وكيف استمدت تسميتها وتحديد الموقع الجغرافي، بالإضافة إلى تأثير الانغلاق والحصار الجغرافي والتقطيع الإقليمي على أوضاع جمهوريات آسيا الوسطى.

(1)– إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة، دراسة تطوير الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت– لبنان ، الطبعة الأولى، عام 2005 ، ص: 89.

الفرع الأول: تعريف « تسمية المنطقة»

تُشير أغلب أدبيات الجغرافيا السياسية إلى عدم وجود تعريف جغرافي دقيق ومحدد لآسيا الوسطى، ومصطلح «آسيا الوسطى» كما هو مصطلح « الشرق الأوسط « ومصطلحات أخرى، هو تجريد منبثق عن العقلانية والفكر الغربي، وعن تقسيمات المناطق التي اختص بها جغرافيو القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وبالتالي فإن تسميات « آسيا الوسطى»، آسيا الداخلية « وآسيا المركزية «، تعكس في الأغلب مزاج وتطلعات القوى الأجنبية في مواقفها الجيوسياسية، وبناءً عليه من المفيد أن نتعرّف على التسميات القديمة التي أطلقت على هذه المنطقة.

عبر التاريخ أُطلق على المجال الجغرافي الموصوف بـ « آسيا الوسطى « عدد كبير من التسميات التي يعود بعضها إلى أصل محلي وبعضها الآخر أوروبي. وإن عدنا إلى مجرى التاريخ، العصور القديمة، من أجل اكتشاف التسمية الأولى، يتبين لنا:

أطلق على هذه المنطقة أول تسمية « ترانزوكسيان « وهو تعبير إغريقي، للدلالة على الأراضي الواقعة في ما وراء أوكسوس (نهر آمودار يا)، وأطلق العرب، عندما فتحوا تلك المنطقة في القرن الأول هجري (القرن الثامن والتاسع)، إسم «بلاد ما وراء النهر» للدلالة على البلدان التي استولوا عليها. أما في الأدبيات الفارسية، نجد تسمية جديدة للمنطقة « طوران»، التي تدل على البلاد الممتدة إلى الشمال الشرقي من الأراضي الإيرانية، وظهرت كلمة «طوران» في أوروبا لأول مرة في المكتبة الشرقية عام 1697[1].

توجد في أوروبا كلمات أخرى للدلالة على الأراضي الواقعة شمال إيران، فكلمة «ترتاريا « التي استعملت في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر على الخرائط الجغرافية الأوروبية بشكل واسع، للدلالة على مناطق واسعة واقعة في قلب العالم الآسيوي، وفي المفهوم الأوروبي كانت «ترتاريا» تعتبر كخزان للبربرية، وكذلك أشار «مونتسكيو» في كتابة روح الشرائع الى كلمة «ترتاريا»[2].

ولكن بعد الفتوحات العسكرية الروسية والصينية في القرن التاسع عشر زالت عبارة «ترتاريا» من الخرائط الجغرافية ومن المعجمية، وحل محلها كلمة أو عبارة «تركستان»، وبحسب أطلس شعوب الشرق:» أن إسم تركستان، الشائع الاستعمال، حتى الحرب العالمية الأولى، يدل على منطقة واسعة ممتدة من حدود منغوليا إلى بحر قزوين، وميزوا بين تركستان الصينية (التي أسماها الصينيون بعد ذلك سنكيانغ أو غنرينجيانغ) عن تركستان الروسية (المسماة بعد عام 1920 آسيا الوسطى السوفياتية)»[3].

(1) – محمد رضا جليلي وتيري كيليز، جيوسياسية – آسيا الوسطى، ترجمة: الدكتور علي مقلد ، منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، 2001 ، ص: 46.

-(2) Montesquieu, De l’esprit des lois, chapitre III, livre xvII, tome 1 , Paris , classiques carnier 1961, p. 287.

(3)– محمد رضا جليلي وتيري كيليز ، جيوسياسية– آسيا الوسطى، مرجع سابق، ص :.48.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

اختفى تعبير تركستان، في العقد الثاني من القرن التاسع عشر من المعجمية الروسية، واستعيض عنه بتعبير «آسيا الوسطى» التي استبعدت منها كازاخستان وميزتها على آسيا الوسطى الصينية، ووصف «ألكسندر فون همبولت» المنطقة كمجمل جغرافي مميز لأول مرة عام 1843 [1].

وكتب «هنري بول فرنكفورت»، في طبعة حديثة من موسوعة «أونيغرساليس»، أن آسيا الوسطى تضم أراضي الجمهوريات السوفياتية: تركمستان، أوزبكستان، طاجكستان، والمنطقة الصينية المسماة كزنفيانغ وشمال أفغانستان[2]. وأوضح التقرير النهائي للاجتماع الذي انعقد في باريس في تشرين الثاني عام 1978 برعاية الأونيسكو ،إن الدراسة المخصصة لآسيا الوسطى، تتناول حضارات أفغانستان وشمال شرق إيران، وباكستان وشمال الهند، وغرب الصين ومنغوليا وآسيا الوسطى السوفياتية [3].

يدل اتساع المدلول والمفهوم الذي عرضه المؤلفون عن آسيا الوسطى إلى أي حد بقي هذا المفهوم غير واضح على الصعيد الجغرافي حتى اليوم. وتحمل التسمية في طياتها أبعادًا حضارية وثقافية وسياسية، تعكس طبيعة المنطقة كملتقى لحضارات متعددة، وهو ما جعلها هدفًا للصراعات بين الإمبراطوريات الكبرى عبر العصور.

الفرع الثاني: تحديد الموقع الجغرافي

لا يوجد اتفاق في أدبيات الجغرافيا السياسية حول تحديد موقع آسيا الوسطى باستثناء على إنها تقع في قلب القارة الآسيوية بعيدة عن المحيطات والبحار المفتوحة، وهي منطقة جغرافية تختلف حدودها، بشكل كبير، حسب المعايير الجغرافية اللغوية، الثقافية والسياسية المعتمدة، فبالنسبة للحدود الجغرافية لتلك المنطقة يمكن التمييز بين أربعة تيارات رئيسية :

التيار الاول: يُعرّف آسيا الوسطى تعريفاً جغرافياً ضيقاً، حيث يقتصر هذا الحيّز الجغرافي على بعض الجمهوريات المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفياتي السابق مكونةً إقليمياً في قلب آسيا، يضم أربع دول هي (طاجكستان، أوزباكستان، قيرغيزستان، وتركمانستان)، ويستثني هذا التعريف جمهورية كازاخستان، ويمثل هذا التيار» جيفري هويلر « أحد كبار المختصين في شؤون آسيا الوسطى [4] .

التيار الثاني: يمثّله التصور الجيوسياسي لدى قادة روسيا والاتحاد السوفياتي، الذين اعتبروا أن آسيا الوسطى جزءاً من الشرق الأوسط الواقع بين الشرق الأدنى، الممتد من المغرب حتى الخليج

(1) – المرجع ذاته ، ص: 48 – 49.

-(2)Henry Paul Francfort, Asie Centrale, in Encyclopaedia Universalis, Corpus3, Paris, 1990, P: 174.

(3) محمد رضا جليلي وتيري كيليز، جيوسياسية –آسيا الوسطى ، مرجع سابق، ص: 50 .

(4) – محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة – مصر، 1998 ، ص: 314 – 315 .

العربي، وبين الشرق الأقصى المطل على سواحل المحيط الهادئ، وتبدأ حدود الشرق الأوسط وآسيا الوسطى حسب هذا التعريف في الغرب من القوقاز والخليج العربي وتمتد شرقاً إلى منغوليا وجنوباً حتى شبه القارة الهندية [1].

التيار الثالث: تمثّله دائرة المعارف البريطانية، تُعرّف آسيا الوسطى تعريفاً جغرافياً أكثر اتساعاً، إذ ترى أن آسيا الوسطى هي المنطقة التي تمتد من شرق الخط الممتد جنوب شرق بحر الأورال وبحر قزوين حتى شمال غربي الصين منغوليا، وتمتد طولياً من جنوب سيبيريا في الشمال إلى شمال إيران وأفغانستان في الجنوب، وهذه المنطقه الجغرافيه تشمل مجموعه من الدول والأقاليم وهي منغوليا والأقاليم المستقلة ذاتياًغربي الصين(منغوليا الداخلية، سينغيانغ، بجور والتيبت)، والجزء الجنوبي من سيبيريا التابعة لروسيا، والأجزاء الشمالية من أفغانستان وإيران، بالإضافة إلى خمس جمهوريات استقلت عن الاتحاد السوفياتي عام1991 (كازاخستان، تركمانستان، أوزباكستان، قيرغيزستان، وطاجكستان) [2] .

التيار الرابع: يمثّله رئيس الوزراء التركي السابق «أحمد داود أوغلو» إذ يرى في كتابه « العمق الإستراتيجي» أنّ تعبير آسيا الوسطى يستخدم جغرافياً للدلالة على أقصى مناطق القارة الآسيوية بعداً عن الأقاليم البحرية المحيطة بالقارة. وتضم المنطقة الممتدة باتجاه الشمال– الجنوب من سيبيريا حتى الهمالايا، التي تفصلها عن أقاليم السهوب الهندية، وفي اتجاه الشرق الغرب المساحة الممتده من خط الأورال– قزوين حتى منغوليا والصين، وتُعد هذه المنطقة واحدة من أكثر النطاقات الجغرافية بُعداً عن المحيطات في العالم[3] .

يتضح من خلال ما تقدم من تعريف لجغرافية آسيا الوسطى، أن التيار الأول استبعد أو استثنى جمهورية كازاخستان لاعتماده معيار ديني وإثني في تحديده لجغرافية المنطقة، يتمثل بوجود أغلبية روسية أرثوذكسية تقطن تلك الجمهورية على حساب الإثنيات الكازاخية الأصلية. أما التيار الثاني فلم يستخدم هذا التقسيم الجغرافي للمنطقة باعتباره خطأً جيوسياسياً فاصلاً وحسب، بل استخدمه أيضاً باعتباره خطأً جيوثقافياً يفصل بين الدولة العثمانية وبين إيران والهند. أما التيار الثالث فقد تبنى مفهوماً جغرافياً للمنطقة يستند على معيار تاريخي، وجعل من آسيا الوسطى إقليماً مرتبطًا بتاريخ الحضارات والامبراطوريات العرقية التي تفاعلت مع شعوب تركستان القديمة (الامبراطورية الفارسية ، الصينية ، العثمانية...). أمّا التيار الرابع فقد استند إلى معيار جيوثقافي، وأضاف جمهورية أذربيجان القوقازية إلى الجمهوريات الخمس لمنطقة آسيا الوسطى باعتبارها امتداداً طبيعياً

(1) – أحمد داود أوغلو، الأمن الإستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثليجي وطارق عبد الجليل، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى، 2010، ص: 493.

(2) – حميد شهاب أحمد، التنافس الإقليمي الدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، مجلة دراسات دولية ، بغداد –العراق، عدد: 28 ،2005 ، ص: 2 و3 .

(3) – أحمد داود أوغلو، الأمن الإستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثليجي وطارق عبد الجليل، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى، 2010، ص: 492.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

لهذه المنطقة بحكم إنها جمهورية إسلامية ومشاطئة لبحر قزوين.

وبصرف النظر عن تلك الاختلافات والمعايير التي اعتمدتها التيارات الأربعة في تعريف آسيا الوسطى جغرافياً وما تحمله تلك التعاريف من دلالات سياسية، ولضرورة خدمة أغراض الدراسة العلمية، نتفق مع رأي أغلب الفقهاء السياسيين الذين أجمعوا على أن آسيا الوسطى هي مجموعة الدول الخمسة المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق عام 1991، وهي: كازاخستان، أوزباكستان، تركمانستان، قيرغيزستان، وطاجكستان، التي تم الاتفاق في ما بينها على تسميتها بالجمهوريات الاسلامية، وتمّ اعتماد هذه التسمية رسمياً عام 1993.

هذه الكتلة الإقليمية يحدّها من الشمال روسيا الاتحادية مجاورة لكازخستان، إلى الشرق تحدها جمهورية الصين الشعبية مجاورة لكل من كازاخستان وطاجكستان وقيرغيزستان، إلى الجنوب تحدها كل من إيران وأفغانستان مجاورتان لطاجكستان وتركمانستان، وإلى الغرب يحدها بحر قزوين مشاطئاً لكل من تركامنستان وكازاخستان [1] .

تبلغ مساحة آسيا الوسطى حوالي أربعة ملايين كلم^2، وتُعد كازاخستان الأكبر مساحة بين تلك الجمهوريات حيث تشغل لوحدها نصف المساحة الإجمالية لهذا الاقليم، ويُشير التوصيف الطبيعي للمنطقة إلى شدة تنوعها الأيكولوجي وغناها الطبيعي، فهي تتربع على مساحة شاسعة من الصحاري الواسعة والسهول والواحات والجبال الممتدة من بحر قزوين حتى حدود الصين، ويغطي الجفاف أقسام كبيرة من آسيا الوسطى، ونجد فيها سلاسل من الجبال الأعلى في العالم، ويتحكم بالمنطقة المناخ القاري، كما يوجد فيها عدة أنهار، فعلى حوض نهر سيحون يمتد وادي فرغانة الخصيب الذي يمر عبر قيرغيزستان وطاجكستان وأوزباكستان، ويوجد بالمنطقة أكبر بحيرة طبيعية مغلقة في العالم والمسماة ببحر الأورال (بحر خوارزم).

الفرع الثالث : الانغلاق والانحصار والتقطيع الإقليمي

يُعدّ موقع الدولة من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في تحديد قوتها وسياستها الداخلية والخارجية، فتوجد علاقة وثيقة بين العامل الجغرافي وبين سياسة الدولة وتطورها، فالعوامل الجغرافية من أهم العوامل التقليدية التي تؤثر في العلاقات الدولية وكذلك السياسة الخارجية، حيث قال نابليون قديماً[2]: « إن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها «.أما بالنسبة إلى منطقة آسيا الوسطى ودولها فإن ما يميزها جغرافياً عاملين هما: الانغلاق والانحصار وتقسيم الحدود بين دول أو جمهوريات آسيا الوسطى، التقطيع الإقليمي.

(1) – محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، مرجع سابق ، ص:315.

(2)– رأفت غنيمي الشيخ ومحمد رفعت عبد العزيز، آسيا في التاريخ الحديث المعاصر، مرجع سابق، ، ص: 151.

تُمثل جمهوريات آسيا الوسطى أنموذجاً للدول المغلقة أو الحبيسة جغرافياً، فهي لا تطل على أي بحر مفتوح أو محيط، ما عدا بحر قزوين الذي تطل عليه كل من تركمانستان وكازاخستان ويُعد بحر مُغلق، ولا يوجد فيها موانئ وأرخبيلات تمكنّها من الاتصال بالعالم الخارجي، غير أنّها تمتلك ميزة تتمثل في توفرها على المسالك البرية الأفقية المارة في جنوبها، والتي تربط شرق آسيا بغربها نحو أوروبا، أو ما يُعرف تاريخياً بطريق الحرير، وهناك أيضاً المسالك البرية العامودية التي تمر في وسطها والتي تربط شمال قارتي آسيا وأوروبا بقلب القاره الآسيوية[1] .

يبقى الانغلاق والانحصار الجغرافي أحد المشاكل الرئيسية التي تعاني منها منطقة آسيا الوسطى، ويُشكل هذا الوضع عائقاً رئيسياً وتهديداً لسيادة جمهوريات آسيا الوسطى. وتعتبر المنطقة جغرافياً الأكثر بعدًا عن البحار المفتوحة، وتضم أيضًا دولة من الدول الأكثر انغلاقاً وانحصاراً في العالم وهي جمهورية أوزباكستان التي ليس لها حدود مشتركة إلاّ مع دول أُخرى مغلقة أومحصورة والتي تضطر إلى عبور دولتين على الأقل للوصول إلى البحار المفتوحة [2] .

فرض الموقع الذي تحتله جمهوريات آسيا الوسطى تحديات مختلفة، فهذه الدول وجدت نفسها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي تحتل موقعاً مميزاً، فهي تفصل العالم السلافي عن العالم الإسلامي والعالم الصيني عن أوروبا الشرقية كما يفصلها بحر قزوين عن القوقاز، وهذا يُعطيها جملة من المزايا والأفضلية، كما يفرز مجموعة أخرى من التحديات والمخاطر، فيحتم عليها ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي، ويبدأ هذا بمجموعة من الدول هي روسيا الاتحادية، الصين، إيران وأفغانستان.

أما بالنسبة إلى التقطيع الإقليمي تدين دول آسيا الوسطى، كما هي مرسومة في الخرائط الجغرافية، بوجودها لنظام الاتحاد السوفياتي السابق، فالأراضي، الحدود، العواصم، وحتى اللغات في شكلها المكتوب هي ابتكارات سوفياتية، فتقطيع الأراضي الذي حصل عام 1924 هو أصل نشأة قسم كبير من الحدود الحالية بين الدول المستقلة في آسيا الوسطى الذي ثُبت نهائياً عام 1936[3] .

صُممت حدود دول المنطقة من قبل الكرملين حتى لا تستطيع أي من الوحدات الإقليمية المُنشأة والمستحدثة قابلة للحياة خارج النظام السوفياتي، وهكذا كانت هذه الكيانات مزعزعة منذ انطلاقها بفعل الترسيم المعقد للحدود، وتخصيص الموارد، وإيجاد أقليات أثنية فوق أراضيها، ومن الأمثلة على ذلك: أن مدينة «أوك» ذات الأغلبية الأوزبكية أُلحقت بقيرغيزستان في حين أن سمرقند وبخارى ذات الأكثرية الطاجيكية قد أُلحقتا بأوزباكستان، ولهذا فمن الصعب تحديد هوية عقلانية اقتصادية أو جغرافية أو إثنية ضمن حدود جمهوريات آسيا الوسطى، وتشكل حالة وادي فرغانة أفضل دليل على هذه المشكلة، فهذا الإقليم الموحد على الصعيدين الجغرافي والتاريخي قُسم بين

(1) - Francois Thual, Aymeric Chaupard, Dictionnaire de Géopolitique, Paris, Ellipes, 1999, p: 13.

(2) - Jean-paul Roux, L'Asie Centrale, Histoire et Civilisation, Paris, Fayard, 1997, p: 412.

(3) - Roy. O., La Nouvelle Asie Centrale ou la Fabricationn des nations, Paris, E ditions du Seuil, 1997.p:326.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

ثلاث جمهوريات[1].

المطلب الثاني: السياق التاريخي

تعرّضت منطقة آسيا الوسطى على مدار تاريخها الطويل لموجات عديدة من الغزو، من قبل العديد من الإمبراطوريات الاستعمارية الشرقية والغربية على حد سواء، وهذا ما يدل على أهمية ومحورية المنطقة في إستراتيجيات الإمبراطوريات القديمة، وذلك لإخضاعها واستعمارها والاستيلاء على ثرواتها. وترصد لنا كرونولوجيا التاريخ أهم المحطات التي مرت بها المنطقة قبل إعلان استقلالها في تسعينيات القرن العشرين وذلك من خلال المراحل التالية:

الفرع الأول: المرحله الأولى الفتح الإسلامي لآسيا الوسطى 638 م –1840 م

بدأ الفتح الإسلامي لمنطقة آسيا الوسطى، التي أطلق عليها المسلمون بلاد ما وراء النهرين، في عهد الخليفة عمر بن الخطاب عام 638م ، وذلك عندما فتح المسلمون إقليم خرسان، وتوطدت الفتوحات الإسلامية لآسيا الوسطى في عهد الخليفة الثالث «عثمان بن عفان» ثم استقرت في عهد الأمويين، ووصلت الجيوش الإسلامية حتى شمال أفغانستان وحدود الصين على يد الفاتح» قتيبة بن مسلم الباهلي» عام 714 م [2]. وعند وصول العباسيين إلى السلطة، أصبح إقليم ما وراء النهر من الأقاليم المهمة لأنه تابع إلى خراسان مهد الدعوة العباسية ومركز انطلاقها، وقد استطاع العباسيون التخلص من اضطرابات هذا الأقليم وإخضاعه للحكم الإسلامي بصورة كاملة، وحلّت بالعالم الإسلامي في مستهل القرن الثالث عشر كوارث كُبرى تمثّلت بالغزو المغولي شرقاً والحروب الصليبية غرباً[3] .

فتحت جيوش جنكيزخان الطريق نحو إيران والهند بعد أن فرض سيطرته على هذه المنطقة، وبعد فتح دلهي عام 1197م، تحوّلت هذه المنطقة إلى مركز للحضارة الإسلامية. وتُعد الهيمنة السياسية التي أقامها «تيمورلنك» إحدى نتائج أكبر الحملات التوسعية ذات المركز الوسط آسيوي، في الفترة الواقعة بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر[4] . وبعد الهيمنة السياسية التي حققها «تيمورلنك»، توزعت آسيا الوسطى بين الأُسر الحاكمة المختلفة، الذي أدى الى بروز تنافس داخلي داخل بنية الحضارة الإسلامية في صورة الهيمنة العثمانية في البلقان والأناضول، والصفوية في

(1) -Francine Hirch, Toward an Empire of Nations: Border-Making and the Formation of Soviet National Identities, The Russian Review, vol.59, n°2, April 2000, P: 201 – 211 – 226.

(2) – لطفي السيد الشيخ، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى، القاهرة–مصر، دار الأحمدي للنشر، الطبعة الاولى، 2006، ص: 13–12 .

(3) – سيار الجميل، جمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا– الجغرافيا التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى، بغداد– العراق، مركز الدراسات التركية ، 1993، ص: 22.

(4) – أحمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى – الأنموذج التركي، بغداد –العراق، مركز الدراسات الدولية، العدد: 53 ، 2003 ، ص: 1.

إيران، والأوزبكية في آسيا الوسطى، والبابرية في الهند. وأدت التأثيرات المتبادلة بين الموروثات الحضارية المستقرة لهذه الدول إلى ظهور مدن المحور الحضاري مثل ، إسطنبول ، أصفهان ، دلهي... وفي آسيا الوسطى، سمرقند وبخارى وخوارزم [1].

بعد انهيار الإمبراطورية التيمورية، تمزق فضاء آسيا الوسطى إلى خانات (محافظات) متخاصمة، وابتداءً من القرن السادس عشر عرفت آسيا الوسطى عزلة نسبية بسبب ازدهار الاتصالات البحرية بين أوروبا وآسيا، وهذه العُزلة ساهمت في تفاقم تفكك آسيا الوسطى. وبين القرن السابع عشر وبداية القرن العشرين، طُبع تاريخ الخانات بصورة أساسية بتغيير السلالات الحاكمة، وبالخصومات المتمادية وبالنزاعات على الأرض.

الفرع الثاني: الاحتلال الروسي لآسيا الوسطى 1853 – 1917

انطلق تقدم الروس باتجاه آسيا الوسطى من إستراتيجية طويلة الأمد، وشكّل تأسيس مدينة «أورنبورغ» في منتصف القرن الثامن عشر– على شواطئ بحر أورال – أول عمل فيها، ولعب الروس بشكل خاص على الخصومات التي كانت قائمة بين الكازاك لكي يفرضوا عليهم تدريجياً حمايتهم، وبنى الروس على الحدود الشمالية الشرقية من آسيا الوسطى سلسلة من القلاع سموها خط إيرتيك، وهدم الجيش الروسي الخانات العاصية، وأقاموا عام 1854 حصن «فرني» (المخلص) الذي أصبح اسمه «ألماآتا» ثم «ألماتي» بعد عام ١٩٩١ [2] .

بدأت روسيا بالتوسع في المنطقة عام 1856، تحت تأثير هزيمتها في الجبهة الأوروبية، ولتعويض خسائرها في أوروبا توجهت نحو منطقة آسيا الوسطى[3]. وازدادت السياسة التوسعية الروسية بعد مؤتمر برلين عام 1878، الذي دعم التوجه الروسي في آسيا الوسطى، فمع تقدم الروس نحو الجنوب عبر السهوب الشمالية وتقدم الإنكليز نحو الشمال عبر الهند، وقعت آسيا الوسطى بين فكّي الاستعمار وأصبحت ضحية «اللعبة الكبرى» التي عكست التنافس الجيوسياسي بين القوى البرية والبحرية، وتحولت آسيا الوسطى إلى منطقة خاضعة لضغوط الأقاليم الحضارية المحيطة، وهذا أدّى إلى تفكك وحدة هذا الأقليم ووقوعها تحت سيطرة الاستعمار الشرقي والغربي.

تولى الروس إدارة آسيا الوسطى في أبهى مظاهر الاستعمارية «التبعية»، ولم يكن الهدف الأساسي للسياسة الروسية في آسيا الوسطى تقاسم مناطق النفوذ مع إنكلترا، بل هدفت أيضاً الى استعمار الأراضي، فقامت بحركة استيطان واسعة وبناء مدن جديدة وتهجير قصري للسكان الأصليين، بحيث جاء الفلاحون الروس ليتوطنوا بأعداد كبيرة، وأقاموا ثكنات جيوش مُقيمة، أنشأوا طرقا وسككا

(1)– أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص : 495 ، 496 .

(2) – محمد رضا جليلي وتيري كيليز، جيو سياسية آسيا الوسطى، مرجع سابق، ص: 60 .

(3) – إبراهيم عرفات، آسيا الوسطى ... التنافس الدولي في منطقة مغلقة، القاهرة–مصر، مجلة السياسية الدولية ، 2007، عدد: 167، يناير، ص: 115 – 123.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

حديدية وأقاموا شبكات تجارية[1].

الفرع الثالث: الاتحاد السوفياتي وآسيا الوسطى 1917 – 1991

أُتبعت جمهوريات آسيا الوسطى للاتحاد السوفياتي مباشرةً بعد انتصار الثورة البلشفية في عام 1917، وكان الاهتمام الأكبر للبلاشفة في عشرينيات القرن الماضي هو الإعداد للقومية السوفياتية وتجنب ولادة هوية مستقلة.

أقيمت في منطقة آسيا الوسطى جمهوريات تركستان، بخارى وخوارزم، ووُزعت كل قومية على هذه الجمهوريات الثلاث، وفصلت بينها حدوداً اصطناعية رسمتها الإدارة السوفياتية، وتم إعلان جمهورية تركستان السوفياتية الإشتراكية عام 1918، وجمهوريتي خوارزم وبخارى جمهوريتين سوفيانيتين عام 1923 و1924[2] .

أُسست في عام 1924 لجنة مركزية إقليمية لترسيم حدود آسيا الوسطى، وبموجب ذلك أُنشئت في عام 1924 جمهورية أوزباكستان الإشتراكية السوفياتية وعاصمتها مدينة طشقند (في البدء كانت عاصمتها سمرقند)، وجمهورية تركمانيا الإشتراكية السوفياتية وعاصمتها عشق آباد، أما الجمهوريات الأخرى فقد نالت في البدء الحكم الذاتي ضمن جمهورية روسيا الإتحادية الإشتراكية السوفياتية، وجرى تحويلها فيما بعد إلى جمهوريات، جمهورية طاجيكستان الإشتراكية السوفياتية في عام 1929، جمهورية قرغيزيا الإشتراكية السوفياتية و جمهورية كازاخستان الإشتراكية السوفياتية في عام 1936 [3] .

تعرضت جمهوريات آسيا الوسطى، خلال هذه الحقبة، إلى سياسة سوفياتية شيوعية تطبيقاً للماركسية اللينية، ومثلت جمهوريات آسيا الوسطى النموذج الأكثر تطبيقاً للنظرية الماركسية في الحكم والسياسة والاقتصاد، كما كانت أنظمة الحكم المحلية أشد ارتباطاً بالحكم المركزي في موسكو، فلم تشهد هذه الجمهوريات حركات تحرر وطنية مناهضة للمد الشيوعي وللحكم المركزي في موسكو.

باختصار،هذه هي مجمل التطورات التاريخية التي مرت بها منطقة آسيا الوسطى، منذ الفتح الإسلامي حتى انهيار الاتحاد السوفياتي، وتتسم هذه التطورات التاريخية بمدى الاستقطاب الخارجي الذي تعرضت له المنطقة عِقب حقب تاريخها الطويل، وبانهيار الاتحاد السوفياتي طُويت مرحلة تاريخية كانت من أشد المراحل تأثيراً ووطأةً على الكيانات السياسية والثقافية لدول آسيا الوسطى .

الفرع الرابع: الاستقلال والإرث السوفياتي

(1)– محمد رضا جليلي وتيري كيليز، جيو سياسية آسيا الوسطى، مرجع سابق، ص: 62.
(2) – بوريبوي أحمدوف وزاهد الله منوروف، العرب والإسلام في أوزباكستان، تاريخ آسيا الوسطى من أيام الأسر الحاكمة حتى اليوم، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 1999، ص: 395 – 397 .
(3)– المرجع ذاته، ص : 400.

لا شكّ بأنّ ظهور جمهوريات آسيا الوسطى على المسرح الدّولي يُعدّ ظاهرة القرن الاستثنائيّة بعد نهاية الحرب الباردة، فمع إعلان استقلال هذه الجمهوريّات أواخر عام 1991، وجدت هذه الجمهوريّات نفسها أمام استقلال لم ترده ولم تتوقّعه أو تُخطّط له أو تُعدُّ له. وبدأت تبحث عن هويّة جديدة، بعد أن وجدت نفسها في بيئة جديدة مليئة بالتّحدّيات، الهويّات والإثنيات السّائدة وبخاصة القوميتين الرّئيسيّتين التركيّة الطّورانِية والفارسيّة، والعلاقة مع دول الجوار، الصّين وروسيا وإيران وأفغانستان، والتّحدّيات الإقتصاديَة وبناء الدّولة، وجدل الديمقراطيّة والشّيوعيّة الشّموليّة والتّقاليد الوسطيّة.... الخ[1].

وجدت جمهوريات آسيا الوسطى نفسها أمام وضع الاستقلال دون أن تقوم بثورة أو صراع عسكري من أجل ذلك، فكان لهذا الواقع نتيجة مهمة، بحيث سيطرت على الأنظمة السياسية العلاقات القبليّة والفساد والتعامل بمنهج الحلول الوسطى لاقتسام المصالح والنّفوذ، إلى جانب اندلاع الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية كما في طاجكستان، وكذلك الاشتباكات المحلية في قرغيزستان وأوزباكستان وغيرها[2]. فما يزال معظم بلدان منطقة آسيا الوسطى يحتفظ الحكم بنظام قريب من الحزب الواحد، وسيطرة الدّولة على كل جانب من جوانب الاقتصاد والمجتمع، إلى جانب البيروقراطيّة المُعّوقة هي سمات أو خصائص الإرث السوفياتي [3].

ظهر في آسيا الوسطى عدد من الأحزاب السياسية والدينية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ومازالت تظهر بين فينة وأخرى، وإن كانت هذه الأحزاب لا تتساوى في النشاط والفاعلية والتأثير، فكانت تحمل بشكل أو بآخر أفكار المدارس الفكريّة الكبرى في العالم الإسلامي، وتأثّرت بأفكار الحركات الإسلامية الأم، ومازالت تتأثر بها [4]. واسم موقف الأنظمة الحاكمة في آسيا الوسطى من الأحزاب السياسية والدينية بالعدائية.

أخيراً يمكن القول، إنّ جمهوريَات آسيا الوسطى المتكوّنة بعد انهيار الاتّحاد السّوفياتي، افتقدت لأكثر من مائتي عام تاريخها السياسي والدولي المستقل، فالمرحلة السوفياتية لم تضع سوى نظم إداريّة بيروقراطيّة لا تعرف معنى وقيمة الحركات السياسية المستقلة والمعارضة السياسية القوّية، كما واجهت هذه الجمهوريات صعوبات في بناء هوية وطنية جامعة، نظرًا للتنوع العرقي، واستمرار النفوذ الروسي، وانتشار الفساد. ومع ذلك، بدأت بعضها في رسم سياسات مستقلة، والانفتاح على قوى جديدة كالصين وتركيا.

(1) - Donaldson, R., Nogee, J.L., The Foreign Policy of Russia, Changing Systems Enduring Interests, London,New York , M.E.Sharpe , 1998 , p :170.

(2)- عاطف عبد الحميد، روسيا وآسيا الوسطى....حماية المصالح واحتواء الأخطار، القاهرة – مصر، مجلّة السياسة الدولية ، العدد: 170، تشرين الأول / أكتوبر 2007، مركز الأهرام ، ص: 82.

(3)- د. فروديك ستار، البيئة الأمنيّة في آسيا الوسطى، أبو ظبي- الامارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الإستراتيجية، الطّبعة الأولى، 1999، ص:7.

(4)- محمد النعماني، القوقاز الصراع القادم إمارة إسلاميّة، وأحزاب وجماعات جهاديّة، 10/4/2016، موقع الحوار المتحدّث الإلكتروني ، الموقع على الانترنت: www. Ahewar.org، تم الاطلاع بتاريخ 2025/02/10.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المبحث الثاني: جمهوريات آسيا الوسطى جيوبوليتيكياً واستراتيجياً

شكل الموقع الجغرافي المميز لمنطقة آسيا الوسطى أهمية كبيرة للعديد من النظريات الجيوبوليتيكية[1]، التي ظهرت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بحيث ركز علماء الجيوبولتيك في تلك الفترة على أثر جغرافية الأقاليم في السياسة الدولية، وقد حظيت منطقة أوراسيا، التي تُعد منطقة آسيا الوسطى جزءاً مهماً منها، على مكانة خاصة في العديد من دراسات وبحوث علماء الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، وهو الأمر الذي جعل من تلك المنطقة بموقعها الإستراتيجي نقطة اهتمام كبيرة في إستراتيجيات القوى الفاعلة في النظام الدولي، على مدار الحقب التاريخية المختلفة.

وهذا الفصل الذي انقسم إلى مطلبين سوف نتحدث في المطلب الأول عن مكانة آسيا الوسطى في الفكر الجيوبوليتيكي، أما في المطلب الثاني فسنتحدثت عن الأهمية الإستراتيجية للمنطقة.

المطلب الأول: مكانة آسيا الوسطى في الفكر الجيوبوليتيكي

سلّط علماء الجيوبوليتيك الضوء على جغرافية آسيا الوسطى، وبلوروا فكراً يُركز على أهمية الموقع الجغرافي لهذا الإقليم، الذي يُعد أهم الأقاليم الجغرافية الإستراتيجية في العالم، الذي جذب اهتمام القوى الدولية على شكل صراع دولي إستراتيجي بدءاً من القرن التاسع عشر بين بريطانيا وروسيا القيصرية، وسميَ بـ «اللعبة الكبرى». واحتلت جغرافية آسيا الوسطى مكانة هامة في الفكر الجيوبولتيكي، بحيث قدّم كل من «ماكيندر» ، سبيكان» و «بريجنسكي» ، أفكاراً تؤكد على ضرورة السيطرة على هذا المجال الحيوي للهيمنة الشاملة على العالم بالإضافة إلى بعض النظريات الجيوستراتيجية.

الفرع الأول: نظرية قلب الأرض

شغلت آسيا الوسطى حيّزاً كبيراً من الفكر الجيوبوليتيكي لعالم الجغرافيا السياسية البريطاني «هالفورد ماكيندر» [2] ، التي اعتبرها جزءاً مهماً من نظرية (قلب الارض) ، ففي محاضرته الشهيرة «المحور الجغرافي للتاريخ» التي ألقاها في إحدى النشاطات الأكاديمية للجمعية الملكية للجغرافيا عام 1904، كشف عن وجود منطقة محورية كان لها الأثر الكبير في تفاعلات العلاقات الدولية، في مختلف مراحلها التاريخية، حيث شكلت نقطة الارتكاز الجغرافي في صنع تاريخ الإمبراطوريات القديمة،

(1)– الجيوبوليتيكيا هو مصطلح مكوّن في الاصل في كلمتين إغريقيين هما(GEO) وتعني الأرض و(politique) وتعني السياسة العامة، وأوّل من ابتكر هذا المصطلح العالم السويدي رودولف كيلين (1846 – 1922) ويعرّفها معهد ميونيخ : الجيوبوليتيكيا هي الأساس العلمي الذي يقوم على فن العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من أجل حصولها على مجال حيوي.

(2)– هالفورد ماكيندر (1861 – 1947) أحد الجغرافيين البريطانيين البارزين، قد شغل عدة مناصب علمية، فكان مديرًا لمدرسة لندن للعلوم الإقتصادية والسياسية ونائباً لرئيس جمعية الجغرافيا البريطانية وإستاذاً للجغرافيا بجامعة لندن.

ويشمل هذا المحور الجغرافي سهول شرق أوروبا، وسهول شرق وسط آسيا [1].

بدأ «ماكيندر» نظريته من فرضية رئيسية قائمة على الجزء الداخلي من أوراسيا، التي تدمج في نطاقها آسيا الوسطى، هو مركز العالم سياسياً، وقد حذّر من أن التحكّم في ذلك المحور الذي يتضمن أكبر كتلة أرضية في العالم وبسط النفوذ عليه، يمكن أن يعطي الأسس والمقومات التي تبنى عليها السيطرة العالمية، وقد أقّر أن القوة البرية التي تتحكم في هذا القطب العالمي، سواء أكانت روسيا أو ألمانيا، أو الصين، سوف تتنافس بنجاح القوى البحرية العالمية [2].

وبسبب الاضطراب الإيودولوجي والجيوسياسي الناتج عن الثورة البلشفية، وفي كتاب بعنوان « أفكار ديمقراطية وواقعية « الصادر في عام 1919، راجع «ماكيندر» بعض أفكاره بخصوص نظريته الأولى، حيث استعمل لأول مرة مصطلح « قلب الارض» بدلاً من المحور الجغرافي للتاريخ، وأضاف في تعديله لمنطقة قلب الأرض الموسّعة والتي ضمت جمهوريات آسيا الوسطى وجزء كبير من دول أوروبا الشرقية.

خلاصة التنظيم الجيوبوليتيكي الذي عرضه «ماكيندر»، الذي عكس بوضوح حجم المخاوف التي كانت تساور العالم في القرن العشرين، من نشوء دولة قارية كبيرة في منطقة «قلب الأرض « لها القدرة على التوسع والسيطرة على أوراسيا واستغلال مصادرها ومن ثم غزو الكرة الأرضية، وتصبح إمبراطورية عالمية تتحكم في تفاعلات العلاقات الدولية. وبهدف الوقوف في وجه هذا الرهان، خلص «ماكيندر» الذي أعاد تحديد مفهوم قلب الأرض عام 1943، إلى فرضية رئيسية مفادها : من يسيطر على « قلب الأرض» يتحكم في «جزيرة العالم» ومن يسيطر على « جزيرة العالم « يتحكم في العالم، وقد شكلت أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى إضافةً إلى القوقاز وروسيا الحالية وصربيا، المناطق المحورية في ذلك القلب الأرضي، والمناطق الإستراتيجية الأكثر أهمية في العالم، ليس فقط بالنسبة لروسيا، بل بالنسبة إلى أوروبا وأمريكا وبريطانيا أيضاً، فهي الجسر ومفتاح الوحدة المحتملة للقارة الكبرى[3].

فمن هنا تأخذ منطقة آسيا الوسطى أهميتها الجيوبوليتكية باعتبارها تمثل المتغير الجيو–إستراتيجي اللازم، الذي يمثل مفتاح السيطرة على العالم حسب ما أكده «ماكيندر» والذي اعتبرها بأنها: «تُعد المحور الأساسي الذي تبنى عليه مصائر الإمبراطوريات العظمى لأنّها تعدّ قلب أوراسيا»[4] .

(1) - Pascal Boniface, La Geopolitique et les relations internationales, IRIS, 2011, P:23.24-

(2)– محمد رياض، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، القاهرة – مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، عام 2012، ص :62.

(3) – موسى الزغبي، الى أين يتجه العالم اليوم ؟، دمشق– سوريا ، منشورات اتحاد كتاب العرب ، عام 2004، ص: 22 –23 .

(4) - Rebort D. Kaplan, The Revenge of Geography: what the map tells us about coming confficts and the battle against fate, New York, Random House, 2012, P:63.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الفرع الثاني: نظرية حافة الأرض

عرض عالم الجيوبوليتيك الأمريكي « نيكولاس سبيكمان» [1] في كتابه جغرافية السلام (the Ge–ography of peace) الصادر عام 1944، فكرة «المنطقة المحورية» التي تدور حولها التنافس بين القوى البرية والبحرية وهي الأرض المحيطة (Rim Land). واهتم بدراسة مشكلات القوة وأثرها في العلاقات الدولية وقد تأثر إلى حدّ كبير بنظرية «ماكندر»، ولكن توصل الى استنتاجات تخالف ما قرر «ماكندر»[2].

رأى «سبيكمان» في «الهلال الهامشي» الذي يحيط بـ «قلب الأرض « عند «ماكندر» مفتاح السياسة العالمية، ولهذا يسمي هذه الأراضي «الإطار» أو «الحافة « التي تضم أوروبا والشرق الأوسط والهند وجنوب شرق آسيا والصين، فهذا الإطار يتمتع بعدد كبير من السكان ومصادر ثروة غنية بالإضافة إلى استخدام البحر كخطوط حركة أساسية للتجارة والحرب[3]. في حين نعَت قلب الكتلة الأرضية بالقلب الميت لأنّه حبيس الحافة، كما أنّه قليل الثروات باستثناء تركستان (آسيا الوسطى) والأورال وأغلب أراضيه جافة تحتلها مساحات شاسعة من الغابات المخروطية الباردة وأراضي الصقيع الدائم.

خلص «سبيكمان» إلى فرضية مفادها: من يهيمن على أراضي الإطار أو الهامش يسيطر على أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصائر العالم. ويذكر أن نصر الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، قد تحقق على الشواطئ وعلى اليابسة في الأرض الحافة أو الهلال الهامشي الكبير، تركت هذه التجربة الأثر الكبير في إعداد السياسة الخارجية الأمريكية، ويمكن القول أنها أصل عقيدة «الإحتواء» التي أثبتتها الولايات المتحدة الإمريكية في فترة الحرب الباردة، وإعتبرت تلك الرقعة الجغرافية بمنطقة إرتطام (Crush Zone) التي سوف تشهد صراعات دولية من أجل السيطرة على ممراتها ومواردها الطبيعية[4].

يتبن من خلال عرض فحوى نظرية الأرض الحافة ، التركيز على الأرض الهامشيّة، التي تضم آسيا الوسطى كمنطقة حيوية تُسَهل السيطرة على أوراسيا. ونظراً لهذه الأهمية الجيوسياسية أوصى علماء الجيوبوليتيك الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تبني عقيدة الاحتواء، والحصول على موقع مهيمن في الهلال الهامشي الكبير، الذي يسمح ببسط نفوذهم على كامل أوراسيا.

(1) – نيكولاس سبيكمان ، أمريكي من أهم المفكرين في السياسة العالمية والمتخصصين في الاستراتيجيات الدولية والجيوبوليتيك أستاذ بجامعة ييل (Yals) الامريكية.

(2) – صبري فارس الهيثي، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيبيك، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2012، ص: 214 – 215.

(3) – محمد رياض، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة– مصر، 2014، ص: 78 .

(4) – موسى الزغبي، الى أين يتجه عالم اليوم، مرجع سابق، ص :25 .

الفرع الثالث: نظرية المسّاحة الوسطية

يرى «زبيغيو برجنسكي»[1] إن الصراع الدولي أصبح في منطقة أوراسيا بشكل عام ومنطقة آسيا الوسطى بشكل خاص الشاغل المركزي لجيوبوليتيكيا الولايات المتحدة، إذ تُعتبر آسيا الوسطى ميدان خصب لحروب طائفية وإثنية خطيرة وهي مركز العالم وقلبه النابض الذي يزخر بالموارد الطبيعية[2] .

يؤكد المُنظّر الأمريكي «بريجنسكي» في كتابه «رقعة الشطرنج الكبرى» على أهمية آسيا الوسطى في الإستراتيجية الأمريكية لفترة ما يُسمى ما بعد الحرب الباردة، فوضعها بمنطقة المحور الجيوبوليتيكي للقارة الآسيوية، بمعنى أنها مفتاح التدخل والتحكّم في قارة آسيا وأوروبا، ونقطة ارتكاز أساسية في تنفيذ مشروع القيادة العالمية، ومجابهة الخصوم الآسيويين أو العالميين، وتستند هذه الرؤية على حقيقة تاريخية تتمثل في تطلّع الإمبراطوريات القديمة، مثل الإمبراطورية الرومانية والصينية والمغولية إلى التوسّع وتحقيق النفوذ العالمي بمحاولات سيطرتها على هذه الرقعة الجغرافية الهامة في العالم [3].

وتعزيزاً لهذا الطرح يوضح «بريجنسكي»، أن الرهان الرئيسي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو السيطرة على أوراسيا، التي تمتد من أوروبا الغربية حتى الصين، والذي تكون فيه آسيا الوسطى المنطقة الإستراتيجية الأكثر أهمية، ووفق هذا المنظور فإن أي توسع من الغرب إلى الشرق ومن الشرق نحو الغرب، لا بُد أن يمر عبر تلك المنطقة، باعتبارها منفذ إستراتيجي للقارة الأوراسية، وبذلك فهي أحد مفاتيح الإيديولوجيات والأفكار الجيوسياسية والجيواستراتيجية لأوراسيا، التي تسمح بفرض الهيمنة الشاملة على المستوى الكوني، فالهدف من السيطرة على آسيا الوسطى إضافة الى القوقاز تمكّن الأمريكيين من التوغّل في منطقة تتضمن إستراتيجية إسلامية مفصولة نسبياً عن الحضارة الغربية الأوروبية، والتحكّم في العمق الحيوي والإستراتيجي لروسيا والعالم الإسلامي، الأرثوذكسي، باعتباره من المناطق الأكثر أهمية في العالم[4] .

وتحقيقاً لهذا البُعد الجيواستراتيجي يتوجب على القيادات الأمريكية ضرورة ملء الفراغ الناشئ عن تفكك الاتحاد السوفياتي، عبر إقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضي جمهوريات آسيا الوسطى، وهذا يخدم المخطط الأمريكي الكوني المتعدد الأبعاد ويحقق طموح بناء القوة الكونية الكاسحة

(1) – زبيغيو بريجنسكي ، مفكر إستراتيجي ومستشار الأمن القومي لدى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ببن عامي 1977 – 1981 ،مستشار في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، استنادًا (بروفسورًا) بمادة السياسة الخارجية الأمريكية في كلية بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكينز واشنطن.

(2)– زبيفنيو برجنسكي، الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، الطبعة الاولى، 2004، ص: 54 .

(3) -Zbgnew Brezezinski, The Grand chess bord , Amrican primary and its Geostrategic imperatives , basic book, Newyork, 1997. P: 30 – 58 – 59.

(4) – موسى الزغبي، إلى أين يتجه العالم اليوم ؟، مرجع لسابق، ص: 21 – 22 .

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

.[1] (Hyper Power)

فهذه المنطقة تتمتع بأهمية جيوبوليتيكية مهمة في الصراع الدولي بحيث أطلق على ما يحصل في منطقة آسيا الوسطى « صراع الموارد والنفوذ الجيوبوليتيكي»[2]. كل هذه المعطيات جعلت من أوراسيا خاصةً الجزء الآسيوي الشرقي منها المتضمن آسيا الوسطى منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية بالنسبة للقوى المهيمنة في العالم، وأصبحت هذه الرقعة الجغرافية حجر الزاوية في الإستراتيجية الأمريكية للسيطرة والهيمنة على عالم اليوم.

الفرع الرابع: النظريات الجيوبوليتيكية الجديدة

1-صدام الحضارات : عرض «صاموئيل هنتجتون»[3] في كتابة « صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي» نظريته «الصدام الحضاري» ، واعتبر أن الصراع في العالم الجديد، لن يكون إيديولوجياً أو اقتصادياً، بل سيكون الانقسام الكبير بين البشر، والمصدر الغالب للصراع ثقافياً. موضحاً أن الصراع في العالم لن يكون بين الطبقات الاجتماعية والاقتصادية بل سيكون بين القوميات والأديان والحضارات، أي أنّ الصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة ليس صراعاً عسكرياً إنما هو صراع قائم على أساس الهوية القومية والدينية والحضارية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ستكون هناك صراعات بين أركان الحضارة نفسها أي صراع داخلي للحضارة نفسها بين أقطابها[4]. وقد قسّم الحضارات في العالم إلى سبع حضارات .

وتنطبق هذه النظرية على منطقة آسيا الوسطى بعدة أوجه منها: ذات موقع إستراتيجي مهم « قلب العالم»، تتكون من أعراق متباينة ومتداخلة، غنية بمصادر الطاقة مما جعل من المنطقة ذو أهمية واحدة في السياسة العالمية ولا بُد من إفتعال أزمات وتنازعات عرقية للسيطرة على منابع الطاقة.

2-الفوضى الخلاقة وتطبيقاتها على منطقة آسيا الوسطى: تُعتبر منطقة آسيا الوسطى منطقة مصالح حيوية وحقلاً للمشاريع الدولية لتمركز الثروات فيها، وتُعد فسيفساء قابلة للتفكك عبر إشاعة الفوضى والقلاقل وإنهاكها بالصراعات الطائفية[5].

---

(1)- حميد حمد السعدون، نظرية ماكندر : قراءة جديدة في ظل الهيمنة الامريكية، بغداد- العراق، مجلة الدراسات الدولية، عدد: 28، 2005، ص: 95 - 96.

(2) - Zbignew Brezezvnski , the Grand Chess Board , OP.CIT , p: 123 – 124.

(3) – صاموئيل فيليبس هنتجتون (1927 – 2008) مفكر أمريكي، مخططًا أمنياً في إدارة الرئيس «كارتر» ومستشار لنائب الرئيس «جونسون»، أستاذ علوم سياسية، دَرّس في جامعة «هارفورد» وجامعة «يال»، أكثر ما عُرف عنه على الصعيد العالمي كانت أطروحته «صراع الحضارات» ، كتابة الاول لا يزال مقياسًا لدراسة تقاطع الشؤون العسكرية مع المجال السياسي، آخر كتبه صدر عام 2004 وكان تحليلاً للهوية القومية الأمريكية والمخاطر التي تهدد الثقافة والقيّم التي قامت عليها الولايات المتحدة.

(4) – صاموئيل هنتجتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، سطر – للنشر، الطبعة الثانية، عام 1999، ص: 10

(5)- مصطفى الدباغ، إمبراطورية تطفو على سطح الارهاب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة

لا يزال مبكراً في المرحلة الراهنة ، الحديث عن نظرية الفوضى الخلاقة في منطقة آسيا الوسطى، أما إستراتيجيات تطبيقها فهي : إطلاق الصراع العرقي، تفعّيل صراع العصبيات وتغذيتها بهدف ضرب الدولة بجميع مؤسساتها، ضرب الاستقرار الأمني عبر استدامة تدهور الأوضاع في أي بيئة يحدث فيها خلل في نظامها، تدمير البنى العسكرية والاقتصادية، وتعبئة الإعلام وأدلجته. وهذا كله موجود في دول المنطقة ومن المتوقع أن تطبق هذه النظرية عند إدراك الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها أن مصالحها مهددة.

3-مكانة آسيا الوسطى في نظرية المركز والأطراف : تُعتبر نظرية المركز والأطراف من النظريات الحديثة في مجال الاقتصاد وقد استخدمت لخدمة السياسة العالمية من منطلق واضح ومهم إن الاقتصاد محرك السياسة، تقوم هذه النظرية على تقسيم العالم إلى ثلاث مناطق حسب التبعية الاقتصادية ودرجة التطور والرُقيّ الاقتصادي إلى: دول المركز (الدول الصناعية المتطورة)، دول بينية (تقع ما بين المركز والأطراف يغلب عليها طابع التنوّع الاقتصادي ومتحركة نسبياً في النمو)، ودول الأطراف (دول نامية ومتخلفة) [1].

ويُمثل الأطراف الاستهلاك والركود والتبعية، وكل ما زادت هيمنة المركز اختزل دور الهامش وأُمليت عليه الشروط والقيود التي تتوافق مع الإيديولوجيات الغربية، فالأطراف هي تلك المناطق التي تتحكم القوى الخارجية في تحديد مدى واتجاه التراكم المحلي فيها[2].

تُعتبر منطقة آسيا الوسطى بالنسبة لهذه النظرية، من دول الأطراف، تعيش حالة تبعية اقتصادية لدول المركز، التي تحتاج إلى موارد الطاقة المتوفرة في المنطقة والمستهلكة من قبل دول المركز لأنها لا تمتلك مقومات دول المركز، أو على الأقل مقومات الدول البينية، وبما أن دول المنطقة تعيش تبعية اقتصادية فإنها تعيش التبعية السياسية أيضاً.

يتضح في هذه النظرية أن الصراع قد أخذ اتجاهًا آخر، السيطرة على منابع الموارد في دول الأطراف، وبما أن منطقة آسيا الوسطى غنية بالثروات الطبيعية والموارد الأولية، جعلت هذه النظرية المنطقة ذات أهمية جيوبوليتيكية وإستراتيجية وسبب رئيسي من أجل الصراع والتنافس بين القوى العالمية.

يتضح، بعد عرض لأبرز الأفكار الجيوبوليتيكية التي ركزّت على آسيا الوسطى، أهمية الموقع الجغرافي للمنطقة، باكتسابه أهمية جيوسياسية واستراتيجية، هذا ما يؤهلها لتكون مفتاح السيطرة

الأولى، 2004، ص: 90- 104 .

(1) – جاسم سلطان ، سلسلة أدوات القيادة (مشروع النهضة) ، بيروت، الكاتب الثامن، جيوبولوتيك، تمكين للنشر، 2013، ص: 80 .

(2) – عز الدين المناصرة، النقد الثقافي المقارن، منظور جدلي تفكيكي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى ، 2005 ، ص: 41.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

العالمية، حيث مثلث محور العالم الجغرافي التي دار فيها التنافس الدولي في القرن التاسع عشر، على شكل لعبة دولية كبرى بين بريطانيا وروسيا القيصرية، ليتجدد ذلك التنافس في فترة ما بعد الحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، على نحو لعبة كبرى جديدة، يستخدم فيها الطرفان كل أساليب وأدوات التنافس التي تُمكّن من إدامة الهيمنة العالمية. وهو ما يُعبر عن الفكر الجيوبوليتيكي وأطروحاته التي أكدت على علاقة الموقع الجغرافي لآسيا الوسطى بالبحث عن الهيمنة والنفوذ وتوزيع القوة في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة

نستطيع أن نستفيض كثيراً في المكانة الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى، وأن نُعدد عشرات الأسباب للتدليل على أهميتها الإستراتيجية، ولكن بعد عرضنا لأهم النظريات الجيوبوليتيكية وتحديد التسمية والموقع الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى، وسردنا السياق التاريخي التي مرّت به المنطقة، يمكن استخلاص من كل هذا المكانة الإستراتيجية للمنطقة من خلال النقاط التالية :

الفرع الأول: الموقع الجغرافي بين الدول الكبرى

الموقع الجغرافي لوحده يكفي اليوم لمنح منطقة ما مكانتها، وهناك أربعة اعتبارات على الأقل تجعل من موقع آسيا الوسطى الجغرافي ذا مكانة إستراتيجية وهي :

1- إن منطقة آسيا الوسطى كانت ولا تزال كما وصفها العالم الجغرافي البريطاني «ماكيندر» جزءاً من «قلب الارض»، فهي مُلتقى خطوط تماس جغرافية وإستراتيجية كبيرة، كما تلتقي عندها حضارات وثقافات مُتباينة، فهي مركز العالم، بما تمثله من قرب نسبي للكتل الجغرافية والفضاءات السياسية جميعاً، فهي جسر يربط الشرق بالغرب، آسيا بأوروبا والشرق الأوسط .

2- قلب آسيا : مما يجعلها نقطة وصل بين الأطراف الآسيوية جميعاً، وبكل ما يمثله ذلك من اعتبارات اقتصادية وثقافية، فهي تمتلك مجتمعةً حدوداً مع كل الأمم والقوميات في القارة ذات الشأن في القارة الآسيوية، فهي مطوقة من الشرق بقوة عظمى صاعدة هي الصين ومن الشمال بمستعمرها السابق روسيا، ومن الجنوب بدولة تنشط فيها الحركات الجهادية والتيارات الإسلامية وهي : أفغانستان وجمهورية إيران، وهي على مقربة من دولة ذات ثقل إقليمي وهي تركيا، كما أنها لا تبعد كثيراً عن منطقة الخليج ذات الأهمية الإستراتيجية للغرب، وأمن الكيان الصهيوني[1]، وتطل على شبه القارة الهندية، ويُمثّل هذا الموقع وسطاً جغرافياً بين كل هذه الكتل البشرية الكبرى والأمم النافذة في التاريخ الآسيوي، وهي بهذا الموقع تُشكل المفصل الاجتماعي والسياسي والثقافي بين هذه الأمم والحضارات المتنوعة، وهي المنطقة العازلة بشكل طبيعي – وليس اصطناعي – بين قوى جبارة

(1) – محمد عادل، الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى، العالم الإسلامي تحديات الواقع وإستراتيجيات المستقبل، الرياض–المملكة العربية السعودية، مجلة البيان ، الإصدار الثالث، 2006 ، ص: 321.

اقتصادياً وعسكرياً وبشرياً، مما يُضفي عليها أهمية خاصة كعنصر سلام واستقرار في المنطقة [1].

3- المساحة الكبيرة : التي تتربع عليها منطقه آسيا الوسطى بتنوعها المناخي وثرائها الطبيعي من سهول وجبال وصحاري وأودية وأنهار، فهي تزيد كثيراً عن مساحة دول أوروبا وما يقارب من ثلث مساحة روسيا، وهي منطقه تسكنها شعوب ولغات وأعراق تشكل منها فسيفساء عرقية ولغوية وذات حراك تاريخي وحضاري لافت للنظر [2] .

4- بحر قزوين: رابع الاعتبارات ذات الصلة بالموقع الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى، إطلال معظمها على بحر قزوين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا البحر يحظى بأهمية اقتصادية وجغرافية وإستراتيجية كبيرة، وتأتي أهمية بحر قزوين من كونه بحيرة غنية بالطاقة، تمنح دول آسيا الوسطى سواءً من حيث مشاطئتها للبحر (تركمانستان، كازاخستان) ومشاركتها للثروة الهائلة، أو من خلال تحولها إلى ممرات حيوية لعبور أنابيب النفط والغاز نحو البحار المفتوحة وأسواق النفط، وما يُثيره ذلك من مشكلات تجعل الاقتراب من بحر قزوين ضرورة إستراتيجية كبرى لكل الدول الإقليمية[3] .

الفرع الثاني: الموارد الطبيعية

تتمتَّع آسيا الوسطى بوفرةٍ في الموارد الطبيعية الجاذبة للقوى العظمى. وعلى رأس هذه الموارد تأتي مصادر الطاقة الأساسية من النفظ والغاز الطبيعي والفحم. فآسيا الوسطى تمتلك احتياطيات مؤكَّدة من النفط مقدارها 31.25 مليار برميل من النفط، أي ما يعادل 1.88% من الاحتياطي العالمي. وكذلك تمتلك من الغاز ما مقداره 415.4 تريليون قدم مكعب، أي ما يعادل 5.91% من الاحتياطي العالمي. وكذلك نجد من الفحم احتياطيات مؤكَّدة تصل إلى 31.22 مليار طن، أي ما يعادل 2.7% من الاحتياطي العالمي من الفحم. وفوق مصادر الطاقة الأساسية، نجد في آسيا الوسطى، وبالأخص في كازاخستان وأوزبكستان، وفرةً من عنصر اليورانيوم. إذ يمثلان معًا 0.07% من الاحتياطي العالمي، بمقدار 1.1 مليون طن من اليورانيوم[4] .

وفق تصنيف المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) [5] ، تتفرد آسيا الوسطى بامتلاكها 22 مادة

(1)- إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة، مرجع سابق، ص: 90 – 91.

(2)- أسعد طه، الصراع الدولي في آسيا الوسطى»، 31 كانون الثاني/جانفي 2002،مركز الجزيرة للدراسات،ص:3. الموقع على الأنترنت: www.aljazeera.com ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/10/5.

(3)- إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة، مرجع سابق، ص: 91 – 92.

(4)- محمد صلاح عبد العال، آسيا الوسطى وصراع النفوذ والموارد بين روسيا والصين، 20 يوليو 2022، مركز الحضارات للدراسات والبحوث،ص:3. الموقع على الأنترنت: www. hadaracenter.com، تم الاطلاع بتاريخ 5/6/2025.

(5) – أحمد دهشان، من التعاون الإقليمي إلى الإطار العالمي – الخليج وآسيا الوسطى، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 23 يوليو 2023، ص:11، www. eurasiaar.org/gulf-central-asia . تم الاطلاع بتاريخ

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

مهمة، أبرزها: (الجرمانيوم، والغاليوم، والإنديوم، والتيلوريوم، والجرافيت، والليثيوم). تمتلك كازاخستان 16 مادة من أصل 22 مادة حيوية ذات إمكانات جيولوجية عالية، تليها أوزباكستان، في حين تتمتع طاجيكستان وقيرغيزستان، بإمكانات عالية لمواد أساسية مختارة. كما تمتلك آسيا الوسطى 38.6% من احتياطي خام المنغنيز العالمي، و30.07% من الكروم، و20% من الرصاص، و12.6% من الزنك، و8.7% من التيتانيوم، و5.8% من الألومنيوم، و5.3% من النحاس، و5.3% من الكوبالت، و5.2% من الموليبدينوم. تُستخدَم كل هذه المواد المهمة عبر مجموعة واسعة من تقنيات الطاقة النظيفة، حيث تعد دول آسيا الوسطى أيضًا من بين أكبر 20 منتجًا عالميًّا لكثير من المواد الحيوية. تؤهل كل هذه الثروات، منطقة آسيا الوسطى أن تؤدي دورًا أكثر بروزًا في الإمداد العالمي بالمواد الحيوية لإزالة الكربون. يضاف إلى ما سبق، كميات كبيرة من الفحم، وقدرات زراعية، مع إمكانات واسعة لإنتاج الطاقة النظيفة [1] .

الفرع الثالث: المقومات الاقتصادية

تحتوي دول آسيا الوسطى مخزوناً إستراتيجياً من المنشآت الصناعية من كل المستويات، من الصناعات المتوسطة إلى التكنولوجيا الثقيلة التي ورثتها دول المنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وأهمها المؤسسات والمنشآت الصناعية العسكرية، مع وجود قاعدة كبيرة من العلماء والمتخصصين في مختلف التخصصات الحيوية والنادرة [2] . بحيث تمتلك كازاخستان أسلحة إستراتيجية نووية بينما تمتلك الجمهوريات الأخرى أسلحة تكتيكية نوعية، إضافةً إلى وجود خام اليورانيوم في أراضيها[3].

حسب إحصاءات عام 2019 [4] ، بلغ إجمالي الاحتياطيات المؤكدة في المنطقة من النفط 31.4 مليار برميل، ومن الغاز 825.8 تريليون قدم مكعبة. ويعد خط أنابيب (TAPI) البالغ قطره 56 بوصة (تركمانستان– أفغانستان– باكستان– الهند)، وخط أنابيب الغاز (Line D) بقطر 42/48 بوصة (تركمانستان– الصين) من أهم مشروعات خطوط الغاز قيد التنفيذ. إضافة إلى ذلك، فإن أكثر من 20% من احتياطيات اليورانيوم المؤكدة في العالم موجودة في كازاخستان وأوزبكستان.

وبالإضافة إلى ذلك، يمر في المنطقة العديد من الطرق التجارية التي تربط العالم مثل: مشروع الحزام والطريق الصيني. ومؤخراً، لقد أدت حرب روسيا على أوكرانيا إلى خلق الحاجة إلى ممرات بديلة لإيجاد مرونة اقتصادية وتنويع الروابط التجارية. ونتج عن ذلك ظهور ممر للنقل متعدد الوسائط، يطلق عليه اسم «الممر الأوسط لآسيا الوسطى» (ويسمى أيضاً «ممر الصين الوسطى

.2025/6/15

(1) – المرجع ذاته، ص:11.

(2) – محمد عادل، الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى، مرجع سابق، ص: 322 .

(3) – محمد عبد القادر أحمد، الجمهوريات الإسلامية في الإتحاد السوفياتي بين الماضي والحاضر، القاهرة– مصر، مكتبة النهضة المصرية ، 1992، ص: 262.

(4) – أحمد دهشان، من التعاون الإقليمي إلى الإطار العالمي – الخليج وآسيا الوسطى،مرجع سابق، ص:11.

وغرب آسيا» أو «طريق النقل عبر بحر قزوين»)، وهي شبكة عبور تربط الأسواق الأوروبية بآسيا عبر دول إقليم آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز. وعلى الرغم من أنه ممر إقليمي، فإنه يهدف إلى زيادة تجارة البضائع بنسبة 40% بحلول عام 2030، لتصل إلى 11 مليون طن. ومن شأن السلع ذات القيمة العالية مثل: الأسمدة والمواد الكيميائية والآلات والمعادن أن تعزز معدل حركة البضائع[1] .

الفرع الرابع: التهديدات الأمنية والتكامل الإقليمي والدولي

ما تزال جمهوريات آسيا الوسطى تواجه عدداً من المشكلات الطويلة الأمد، يمكن لأي منها أن يُعرّض أمن المنطقه للخطر، فقال»جون شوبلن» مدير منتدى هارفارد لدراسات آسيا الوسطى : « إن المنطقة تفتقد تكاملها الأمني وغير مهيأة لبلوغ الكفاية الأمنية في المستقبل [2].

وتواجه جمهوريات آسيا الوسطى منذ استقلالها العديد من التحديات الأمنية التي تؤثر على استقرار المنطقة، وتتعدد هذه التحديات ومنها:

1 – التحديات الجغرافية (الحدود) والعرقية : في أوائل القرن العشرين أنشأ السوفيات عدداً من الكيانات الفردية في السهوب الشاسعة في آسيا الوسطى، والتي لم تكن متوافقة مع الحدود العرقية، الأمر الذي أدى إلى إيجاد عدد كبير من الحالات الشاذة، وعلى سبيل المثال يبدأ وادي سيرداريا في الجزء الغربي الذي يسكنه الأوزبكيون من قرغيزستان ويمر عبر أوزباكستان ثم يعبر طاجكستان قبل أن يعود إلى أوزباكستان وينتهي في كازاخستان. أمّا الطريق الذي يربط بين العاصمة الأوزباكية «طشقند» وبين مقاطعة فرعانة الأوزباكية يمّر عبر طاجكستان، وكذلك فإن مدينة «سمرقند» ذات الأغلبية الطاجيكية تقع في أوزباكستان وهكذا دواليك [3]. فهذه التقسيمات أدت إلى تمرد بعض المجموعات الأثنية بصفتها أقليات في دول تحكمها جماعات أخرى معارضة، وفجرت صراعات انفصالية في بعض المناطق، واندلاع اضطرابات إثنية في مناطق أُخرى مثل طاجكستان وقرغيزستان، ونزاعات حدودية بين أوزباكستان وطاجكستان.

2 – **التحديات السياسية:** مارس قادة جمهوريات آسيا الوسطى حكماً دكتاتورياً متسلطاً، فتشددوا في قمع أي صوت مناهض لنظامهم السياسي، ممّا أدى إلى ازدياد الاضطراب الاجتماعي والسياسي في كل أنحاء منطقة آسيا الوسطى، فنشأت أحزاب المعارضة وأخذت الحركات العمالية تكتسب قوة، وانفجرت المظاهرات المعادية للحكومات في تلك الدول، والأهم من ذلك برزت الحركات الإسلامية

(1)– ما سرّ الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لآسيا الوسطى؟، 12 مارس 2024، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، ص: 15. الموقع على الأنترنت: www. futureuae.com ، تم الاطلاع بتاريخ 2025/6/8.

(2)– عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة، فرصها وقيودها، الجزائر، دون دار نشر، 2007، ص: 137.

(3) – د. روبرت كايلان، انتقام الجغرافيا، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، الكويت، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافه والفنون والأداب، عدد: 20 ، يناير \ كانون الثاني 2015 ، ص : 220 .

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المُتشددة [1].

3 – التحديات الاقتصادية : بشكل عام، إن مُعاناة معظم سكان المنطقة في انخفاض حاد في مستوى عيشهم وشعورهم بالمرارة والإحساس المتزايد بالحرمان، كل ذلك أدّى إلى أوضاع اجتماعية قابلة للاشتعال بصورة كبيرة وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة.

جعلت هذه التحديات من المسألة الأمنية في منطقة آسيا الوسطى هشّة، وكانت سبباً من أسباب النزاع وزعزعة الأمن في المنطقة، وأدت إلى نشوب ووقوع صراعات وحروب ذات طابع أثنوغرافي، ومنها: الشرخ العرقي في كازاخستان، الأوضاع الأمنية في قرغيزستان، الحرب الأهلية في طاجكستان، أوزباكستان ومشاكل الأوزبك في دول الجوار، التهديد الأمني في وادي فرغانة، و الهواجس الأمنية في تركمانستان.

ولمواجهة هذه التحديات، انضمت جمهوريات آسيا الوسطى إلى عدد كبير من المنظمات الإقليمية والدولية، لإثبات سيادتها ووجودها على الصعيد الدولي. فالانفتاح على العالم الخارجي والتأقلم مع الأوضاع المترتبة عن تفكك الاتحاد السوفياتي، فرض على دول آسيا الوسطى إيجاد الحلول المناسبة للخروج من العُزلة والتهميش الناتج عن موقعها كمنطقة حبيسة أو محصورة، ومن بين هذه الحلول أو السياسات برزت إستراتيجية الانضمام والانخراط في ترتيبات إقليمية ودولية، خاصةً إن الفترة التي نالت فيها استقلالها اتسمت بمنطق التكلات الإقليمية لمواجهة التحديات التي فرضتها ظاهرة العولمة على الدول، فبالإضافة إلى المنظمات التابعة للأمم المتحدة انضمت دول آسيا الوسطى إلى العديد من التكتلات والمنظمات ومنها : كومنولث الدول المستقلة، منظمة التعاون الاقتصادي، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون لشنجهاي، بالإضافة الى منظمات أخرى.

ووضعت دول آسيا الوسطى من بين مشروعاتها ونواياها تحقيق الوحدة أو الاتحاد، فأرادت أن يكون فيما بينها نوع من الأُطر التعاونية أو الاتحادية، فطرحت عدة نماذج محتملة للوحدة سواء بشكل جزئي أو كلي. ولكن جميعها باءت بالفشل، فالتكامل الاتحادي بين دول المنطقة يبقى مشروطاً بمواقفها الجيوسياسية، وكذلك بتشابه عواملها وظروفها التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعرقية.

(1) – إحسان تقواي نيا، التطرف ومستقبل الدول الهشة في آسيا الوسطى، مجلة البيان الإلكترونية، الموقع على الأنترنت: www.bayancenter.org ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/12/5.

الخاتمة

يُظهر التحليل الجيوبوليتيكي لمنطقة آسيا الوسطى يكشف عن منطقة تتوسط قلب القارة الأوراسية، ذات موقع استراتيجي يجعلها موضع تنافس مستمر بين القوى الدولية الكبرى. فالتمرّكز في آسيا الوسطى يتيح الإطلالة الأكثر سهولة والأقل تكلفة باتجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال، والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، بالإضافة على العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب والعمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي.

إن ما تتمتع به آسيا الوسطى من موقع جغرافي فريد، إلى جانب وفرة في الثروات الطبيعية وكونها ممرًا استراتيجيًا لنقل الطاقة إلى أوروبا وجنوب آسيا، جعل منها محورًا رئيسيًا في معادلات الأمن والطاقة على المستوى العالمي. هذا الواقع أسهم في صياغة سياسات متعددة الأطراف من قبل القوى الكبرى، مثل روسيا، التي تسعى إلى استعادة إرثها الجيوسياسي؛ والصين، التي تنتهج استراتيجية توسع اقتصادي حذر؛ والولايات المتحدة، التي تعمل على موازنة النفوذ داخل المنطقة من خلال حضور انتقائي ومتعدد الأدوات.

من جهة أخرى، فإن الإرث التاريخي الذي ورثته المنطقة، بدءًا من الفتح الإسلامي مرورًا بالهيمنة الروسية ثم الحقبة السوفياتية، قد شكّل بنية ثقافية وسياسية معقدة ما تزال تؤثر في مسارات التحديث والتحول داخل هذه الجمهوريات. وتشير المعطيات الجيوسياسية الحالية إلى أن آسيا الوسطى ستبقى، في المستقبل المنظور، إحدى الساحات المحورية للصراع الدولي، لا سيما في ظل التحديات الأمنية المرتبطة بالإرهاب والتهريب، والتنافس على الغاز والموارد الطبيعية.

الاستنتاجات:

1. تُمثّل آسيا الوسطى فضاءً جيواستراتيجياً عالي الأهمية في التوازنات الدولية، نظرًا لموقعها بين ثلاث قوى رئيسية: روسيا، الصين، والهند، بالإضافة إلى امتداد النفوذ الغربي.
2. تعاني المنطقة من هشاشة داخلية ناتجة عن ضعف في مؤسسات الدولة، وتفاوت في الموارد، وتحديات أمنية واقتصادية تعوق بناء استقرار دائم.
3. لا تزال التحالفات الدولية لدول آسيا الوسطى تتسم بالازدواجية والمراوحة بين التبعية والتوازن، ما يجعلها رهينة للضغوط الخارجية.
4. البنية الاقتصادية القائمة على استخراج الموارد دون تصنيعها أو استثمارها محليًا تكرّس النموذج الريعي وتعمّق التبعية للأسواق العالمية.

التوصيات:

1. ينبغي على جمهوريات آسيا الوسطى العمل على بلورة سياسة إقليمية موحدة تعزز من قدرتها التفاوضية وتقلل من الاعتماد الأحادي على قوى خارجية.
2. تطوير أنظمة الحكم الرشيد وتعزيز الشفافية والمؤسساتية يعدان شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار الداخلي والتنمية المستدامة.
3. ضرورة توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو مشاريع تنموية حقيقية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات المحلية البشرية والتقنية.
4. تعزيز مشاريع الربط الإقليمي (كالممرات الاقتصادية، وخطوط الطاقة، والبنى التحتية) بما يسهم في دمج المنطقة اقتصاديًا وجغرافيًا في الاقتصاد العالمي بطريقة متوازنة.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2005.

2. إبراهيم عرفات، آسيا الوسطى ... التنافس الدولي في منطقة مغلقة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 167، 2007.

3. إحسان تقواي نيا، التطرف ومستقبل الدول الهشة في آسيا الوسطى، مجلة البيان الإلكترونية، 2025، www.bayancenter.org

4. أحمد دهشان، من التعاون الإقليمي إلى الإطار العالمي – الخليج وآسيا الوسط، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 2023، www.eurasiaar.org.

5. أحمد داود أوغلو، الأمن الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثليجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

6. أحمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى – الأنموذج التركي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 53، 2003.

7. أسعد طه، الصراع الدولي في آسيا الوسطى، مركز الجزيرة للدراسات، 2002، www.alja-zeera.com

8. بوريبوي أحمدوف وزاهد الله منوروف، العرب والإسلام في أوزباكستان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1999.

9. جاسم سلطان، سلسلة أدوات القيادة (مشروع النهضة)، بيروت، الكاتب الثامن – جيوبولوتيك، تمكين للنشر، 2013.

10. حميد حمد السعدون، نظرية ماكندر: قراءة جديدة في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة الدراسات الدولية، بغداد، عدد 28، 2005.

11. حميد شهاب أحمد، التنافس الإقليمي الدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، مجلة دراسات دولية، بغداد، عدد 28، 2005.

12. زبيغنيو برجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.

13. سيار الجميل، جمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا – الجغرافيا التاريخية، مركز الدراسات

التركية، بغداد، 1993.

14. صبري فارس الهيثي، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتبيك، مؤسسة الوراق، الأردن، 2012.

15. صاموئيل هنتنجتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، سطر للنشر، 1999.

16. عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة، فرصها وقيودها، الجزائر، 2007.

17. عاطف عبد الحميد، روسيا وآسيا الوسطى.... حماية المصالح واحتواء الأخطار، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 170، 2007.

18. عز الدين المناصرة، النقد الثقافي المقارن، منظور جدلي تفكيكي، دار مجدلاوي، عمان، 2005.

19. فروديك ستار، البيئة الأمنية في آسيا الوسطى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 1999.

20. محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1998.

21. محمد الصلاح عبد العال، آسيا الوسطى وصراع النفوذ والموارد بين روسيا والصين، مركز الحضارات، 2022، www.hadaracenter.com.

22. محمد عبد القادر أحمد، الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي بين الماضي والحاضر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1992.

23. محمد عادل، الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى، مجلة البيان، الرياض، 2006.

24. محمد رضا جليلي وتيري كيليز، جيوسياسية – آسيا الوسطى، ترجمة: د. علي مقلد، دار الاستقلال، بيروت، 2001.

25. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2014.

26. محمد النعماني، القوقاز: الصراع القادم، موقع الحوار المتمدن، 2016،www.ahewar.org

27. مصطفى الدباغ، إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

بيروت، 2004.

28. موسى الزغبي، إلى أين يتجه العالم اليوم؟، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

29. ما سر الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لآسيا الوسطى؟، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 2024، www.futureuae.com

المراجع الأجنبية

1. Boniface, Pascal, La Geopolitique et les relations internationales, IRIS, 2011.
2. Donaldson, R., Nogee, J.L., The Foreign Policy of Russia: Changing Systems, Enduring Interests, M.E. Sharpe, London/New York, 1998.
3. Francfort, Henry Paul, Asie Centrale, in Encyclopaedia Universalis, Corpus 3, Paris, 1990, p.174.
4. Hirch, Francine, Toward an Empire of Nations: Border-Making and the Formation of Soviet National Identities, The Russian Review, vol.59, no.2, April 2000.
5. Jean-Paul Roux, L'Asie Centrale: Histoire et Civilisation, Paris, Fayard, 1997.
6. Kaplan, Robert D., The Revenge of Geography: What the Map Tells Us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate, Random House, New York, 2012.
7. Montesquieu, De l'esprit des lois, chapitre III, livre XVII, tome 1, Paris, Classiques Garnier, 1961.
8. Roy, Olivier, La Nouvelle Asie Centrale ou la Fabrication des nations, Paris, Éditions du Seuil, 1997.
9. Thual, François & Chaupard, Aymeric, Dictionnaire de Géopolitique, Paris, Ellipses, 2008.
10. Zbigniew Brzezinski, The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives, Basic Books, New York, 1997.

(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

الفهرس

- **المقدمة**
- **المبحث الأول : المكانة الجغرافية والتاريخية لمنطقة آسيا الوسطى**
- **المطلب الأول: المدى الحيوي**
  - **الفرع الأول:** تعريف « تسمية المنطقة»
  - **الفرع الثاني:** تحديد الموقع الجغرافي
  - **الفرع الثالث:** الانغلاق والانحصار الإقليمي
- **المطلب الثاني: السياق التاريخي**
  - **الفرع الأول:** الفتح الاسلامي (638م – 1840م)
  - **الفرع الثاني:** الاحتلال الروسي (1853م – 1917م)
  - **الفرع الثالث:** الاتحاد السوفياتي وآسيا الوسطى (1917م – 1991م)
  - **الفرع الرابع:** الاستقلال والإرث السوفياتي
- **المبحث الثاني : جمهوريات آسيا الوسطى جيوبوليتيكيا وإستراتيجياً**
- **المطلب الأول: مكانة آسيا الوسطى في الفكر الجيوبوليتيكي**
  - **الفرع الأول:** نظرية قلب الأرض
  - **الفرع الثاني:** نظرية حافة الأرض
  - **الفرع الثالث:** نظرية المساحة الوسطية
  - **الفرع الرابع:** النظريات الجيوبوليتكية الحديثة
- **المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة**
  - **الفرع الأول:** الموقع الجغرافي بين الدول الكبرى
  - **الفرع الثاني:** الموارد الطبيعية
  - **الفرع الثالث:** المقومات الاقتصادية
  - **الفرع الرابع:** التهديدات الأمنية والتكامل الإقليمي والدولي
- **الخاتمة**